مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية
المجلد 41 العدد 2 (2025): 137- 162

Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences
Vo. 41 No. 2 (2025): 137- 162

أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة وسبل الحد منها من وجهة نظر الإداريين والمعلمين" بحث ميداني في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية"

ثناء غانم *[1]، رباب أسود[2]

[1]* أستاذ مساعد، إدارة مدرسية، قسم المناهج وطرائق التدريس، كلية التربية، جامعة اللاذقية.

Thanaa.ghanem@tishreen.edu.sy

[2] مدرس متمرن، تخطيط موارد بشرية، قسم المناهج وطرائق التدريس، كلية التربية، جامعة اللاذقية.

rabab.aswad@tishreen.edu.sy

الملخص:

يهدف البحث تعرف أكثر مخالفات المعلمين شيوعاً من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمدينة اللاذقية، ونسب انتشار هذه المخالفات وأسبابها وسبل الحد منها، تم استخدام المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة كأداة للبحث على عينة من (120) معلماً وإدارياً وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الدراسي الحالي. وأظهرت النتائج أن أكثر المخالفات شيوعاً هي تأخير وغياب بعض المعلمين عن العمل، وأداء العمل بطريقة غير مهنية، وإعطاء دروس خصوصية لطلابهم، والتحيز لبعض المتعلمين. وتعود أهم أسباب المخالفات إلى الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين، والتعاطف مع بعض الحالات الإنسانية وضعف الدافعية للعمل وأخيراً تحقيق مصالح شخصية. أما أهم السبل للحد من المخالفات كانت من خلال تحسين وضع المعلمين المادي والاجتماعي، ونشر ثقافة سيادة القانون واحترامه وتشديد العقوبات لمرتكبي المخالفات.

الكلمات المفتاحية: مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة، الالتزام بالقوانين في التعليم الأساسي، سبل الحد من مخالفة القوانين.

تاريخ الإيداع: 2024/1/16
تاريخ القبول: 2024/4/29

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-6390 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

Reasons for teachers' violation of laws and regulations and ways to reduce them from the point of view of administrators and teachers A Field Study in the Schools of the First Cycle of Basic Education in the City of Latakia

Thanaa Ghanem*[1], Rabab Aswad[2]

1*Lecturer in the Department of Curricula and Teaching Methods - Faculty of Education - Latakia University. (thanaa.ghanem@tishreen.edu.sy)

[2] Lecturer in the Department of Curricula and Teaching Methods - Faculty of Education - Latakia University. (rabab.aswad@tishreen.edu.sy)

Abstract:

The research aims to identify the most common violations of teachers from the point of view of administrators and teachers in the schools of the first cycle of basic education, and the prevalence rates of these violations, their causes and ways to reduce them, the descriptive approach was used, and a questionnaire was applied as a research tool on a sample of (120) teachers and administrators. The results showed that the most common offenses are the delay and absence of some teachers from work, performing work in an unprofessional manner, giving private lessons to their students, and bias towards some learners. The most important reasons for violations are due to the difficult material and humanitarian conditions of teachers, sympathy and empathy for some humanitarian cases, poor motivation to work and finally achieve personal interests. . The most important ways to reduce violations were through improving the financial and social situation of teachers, spreading a culture of the rule of law and respect for it, and increasing penalties for violators.

Key Words: Teachers' violation of laws and regulations, compliance with laws in basic education, ways to reduce violation of laws.

Received: 16/1/2024
Accepted: 29/4/2024

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

المقدمة (Introduction):

إن احترام القوانين والأنظمة هو أحد أهم معايير الحكم على تحضر وتقدم المجتمعات الإنسانية، فتطبيق القوانين على الجميع دون تمييز يعني تحقيق نوع من العدالة، عدالة تسهم بدورها في تحقيق الراحة النفسية للمواطن وتنمي عنده احترام حقوق الآخرين وتسهم في تقدم وتطور البلد. إلا أن الالتزام بالقوانين والأنظمة واحترامها لا يحدث بشكل تلقائي بل لا بد من تعلمه ومعرفة آثاره الإيجابية على العيش المشترك، وكذلك معرفة الآثار السلبية لعدم احترام القوانين على المجتمع ككل. ويبدأ تعلم هذه المعارف والسلوكيات من الطفولة، فتعليم الطفل سلوكاً جديداً أسهل من تغيير سلوك قد تم التعود عليه، لذلك تكتسب الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي أهمية خاصة في هذا المجال. ورغم أن التعلم يأتي من عدة أطراف في هذه المرحلة العمرية ومنها الأسرة والمحيط والأقران إلا أن للمدرسة دوراً أساسياً في ذلك التعلم، حيث يكون التعلم مدروساً ومبنياً على أسس تربوية ومن خلال محتوى المناهج المصممة وفق أهداف محددة أهمها تربية المواطن الصالح والإنسان القادر على العيش المشترك واحترام من حوله. ويعتبر المعلم من أهم العناصر التي لها دور واضح ومؤثر في إكساب المتعلمين المعارف والخبرات والاتجاهات ومنها احترام القوانين والأنظمة، وإضافة إلى دوره في نقلها وتسهيل اكتسابها فهو قدوة مؤثرة في هذا النوع من الخبرات ولدى هذه الشريحة العمرية بشكل خاص.

وبما أن كل مؤسسات المجتمع تستند على نواتج التعليم ومخرجاته، ولعمل المعلم تأثير وخطورة كبيرة عليها لأن التزامه بعمله وبالقوانين والأنظمة سيؤدي إلى جودة المخرجات التعليمية، وبالمقابل ضعف أو عدم التزامه بها سيؤدي إلى نتائج سلبية على المتعلمين كأفراد وعلى المجتمع ككل، حيث أكدت عدة دراسات على أهمية التزام المعلمين بأخلاقيات العمل وممارستهم للسلوك الأخلاقي كدراسة Turgut (2007) ودراسة العجوز (2023). ولكن لعلاج أية مشكلة لا بد من العودة إلى أسبابها، وتختلف الأسباب التي قد تدفع المعلمين لعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، منها ما قد يعود إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع وإلى طبيعة الأشخاص وثقافتهم والتزامهم الأخلاقي أو إلى عدم التشدد بتطبيق القوانين من قبل الجهات المختصة وغيرها من الأسباب التي يجب تحديدها من أجل التمكن من اقتراح حلول فعالة لحل هذه المشكلة الخطيرة. من هذا

المنطلق جاء الإحساس بضرورة القيام بدراسة لتحديد أسباب ضعف التزام معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بالقوانين والأنظمة لتحديد سبل الحد من هذه المخالفات.

مشكلة البحث:

رغم وجود المخالفات القانونية في كل بلدان العالم ولدى العديد من الشرائح حيث تكاد لا تخلو أية مؤسسة منها، إلا أن أخطر مكان يمكن أن توجد فيه هو مجال التعليم وبشكل خاص عندما ترتكب من قبل المعلمين، وعند وجودها يجب الإسراع إلى علاجها وإلا سيفسد كل شيء. وقد تأثر المعلمون كغيرهم من المواطنين السوريين بالظروف التي يمر بها البلد من حروب وأزمات وما خلفته من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية زادت من احتمالات مخالفتهم للقوانين والأنظمة، ومع أن أهم مهام المدرسة إكساب المتعلمين ثقافة احترام القانون إلا أن الباحثتان قد لاحظتا تراجعاً في التزام بعض المعلمين بالقوانين أثناء التعامل مع عدد منهم في الميدان ومن خلال وجود أطفالهن في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وللتأكد من إحساس الباحثتان بالمشكلة وتحديدها بشكل أدق تم القيام بدراسة استطلاعية من خلال إجراء مقابلات مع 10 معلمات، وقد بينت النتائج ما يلي: إجماع المعلمات على وجود مخالفات متعددة تختلف أسبابها حسب تقديرهن من معلم لآخر حسب ظروفهم وثقافتهم وغيرها من المتغيرات، وذكرت 7 معلمات من أصل 10 أن أسباب مخالفة المعلمين للقوانين تعود إما للتعاطف مع حالات إنسانية (كالتحيز للمتعلمين الذين فقدوا أحد الوالدين أو تم تهجيرهم) أو لسوء وضع المعلمين الاقتصادي وعدم كفاية الرواتب التي يحصلوا عليها من خلال عملهم بالدرجة الأولى، وذكرت (4 / 10) أن الأسباب تعود لضعف معرفة المعلمين بالقوانين والأنظمة أو اعتبارها غير ملائمة للحالات والظروف المختلفة للمعلمين وقد أكدت ذلك دراسة دراسة العجوز (2023) حيث بينت أن بعض أخلاقيات مهنة التعليم قد تأثرت بالحرب على سورية وتراجع التزام المعلم بالأخلاق العامة والعادات الاجتماعية بنسبة (0.59). وبعد الاطلاع على الدراسات التي تمت في مجال موضوع البحث الحالي يمكن ملاحظة أنها تناولت أخلاقيات الوظيفة العامة عموماً كدراسة القاسمي (2015) التي هدفت إلى إيجاد مدونة موحدة لأخلاقيات الوظيفة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث واقعها وتحديد معاييرها والمشترك وغير المشترك بينها. أو تناولت درجة التزام المعلمين بمهنة التعليم كدراسة حمادنة (2013) التي هدفت إلى تحديد درجة

التزام معلمي اللغة العربية ومعلماتها بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مديري المدارس. ومنها ما تناول تأثير القيم التي تطبقها إدارة المدرسة على مناخ المدرسة ككل وضمنه المعلمين والتزامهم بعملهم كدراسة الكلباني (2019) التي هدفت إلى التعرف على القيم الحاكمة للممارسات الإدارية لمديري مدارس التعليم الأساسي وانعكاساتها على المناخ المدرسي وعلاقتها بجودة العملية التعليمية، أما دراسة دراسة العجوز (2023) التي هدفت إلى تعرف تأثير الحرب على سورية على أخلاقيات مهنة التعليم، نلاحظ أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى أسباب مخالفة القوانين والأنظمة وسبل الحد منها، لكنها تناولت الجانب الأخلاقي للوظيفة العامة أو لمهنة التعليم، ولكن مع أن مخالفة القوانين قد تعود إلى تراجع في الالتزام الأخلاقي إلا أنها قد تعود إلى أسباب أخرى كالضعف في القوانين نفسها وعدم ملاءمتها أو إلى اختلاط في وعي الأفراد لما هو أخلاقي أو غير أخلاقي وارتباط ذلك بثقافة الأفراد وأسلوب تفكيرهم وظروفهم ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك. وهذا ما يحاول البحث الحالي التركيز عليه لتحديد أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة وذلك نظراً لدور المعلم المهم جداً حيث يتوجب عليه أن يُكسِب المتعلمين معلومات ومهارات واتجاهات تعزز ثقافة احترام القانون إضافة إلى أنه قدوة لهم في هذا المجال، ويفترض أن يلتزم هو نفسه بالأنظمة والقوانين وألا يرتكب أية مخالفات حتى يعمل على تضيق الفجوة بين المثالي الذي يدرسه والواقع الذي يعيشه المتعلم في محيطه الطبيعي، وهذا ما أكدته اليونسكو في الدليل الذي نشرته لتعزيز ثقافة سيادة القانون عن طريق التعليم حيث جاء فيه "لن يؤدي تعلّم مفاهيم مجردة عن سيادة القانون إلى تغيير دائم ولا سيما في حال وجود تباين بين قيَم سيادة القانون التي تدرَّس في قاعات الدرس وتلك السائدة في بيئة المدرسة أو العائلة أو المجتمع ككل (اليونسكو، 2019، 29)، كما أكدت "أن العاملين في قطاع التعليم ليسوا كلهم مدركين لسلوكهم ومواقفهم وتحيزهم (العلني والسري)، مما قد يؤدي إلى إضعاف قدرتهم على التحدث بمصداقية عن سيادة القانون وعلى المساهمة بفعالية في تطبيقها بشكل يومي (اليونسكو، 2019، 34). يتضح مما ذكر أن أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة مختلفة ويفترض دراستها وتحديدها حتى نتمكن من وضع الحلول المناسبة للحد منها حتى لا تتفاقم أكثر، لأنها إذا استمرت ولم تعالج فمن المؤكد أن مستوى التعليم سيتراجع، وقد ينتشر الفساد الإداري ويتفاقم، أو قد يتقبله الأفراد ويصبح أمراً طبيعياً معتاداً وحتى ثقافة تتأصل لديهم كفعل طبيعي وفي كل الحالات سيكون الخطر على المجتمع وثقافته وبالتالي على استمرار

الدولة وسلطة وسيادة القانون التي ستصبح في خطر. وبما أن الإداريين يتعاملون مع عدد كبير من المعلمين وبشكل مباشر وهم المسؤولون عن ضبط العملية التعليمية وتيسير أمور المتعلمين والعاملين في المدرسة، وكون المعلمين هم أصحاب العلاقة المباشرة وبإمكانهم تحديد دوافعهم لمخالفة القوانين فقد تم التوجه إلى هاتين الفئتين لجمع البيانات للإجابة عن أسئلة البحث الممكن تلخيصها بما يلي: ما أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة؟ وما سبل الحد منها؟

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على موضوع هام يتعلق بفئة مهمة من المجتمع وهي فئة المعلمين التي إن أدت عملها كما يجب والتزمت بأخلاقيات المهنة وقوانينها تصنع مستقبل البلد وتعد كل المهن الأخرى وتكسب الأفراد ثقافة وقيم احترام سيادة القانون، وعلى العكس عندما يخالف المعلمون القوانين والأنظمة ويقصرون في أداء واجباتهم بالشكل المطلوب فسيكون مستقبل البلد في خطر، ومن غير الممكن أن يتطرق المعلم بمصداقية لهذا الموضوع دون أن يكون هو نفسه مؤمن ومطبق لهذه القوانين ومدرك لأهميتها. كما يسهم البحث في تحديد الأسباب الكامنة وراء مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة مما يساعد في اقتراح حلول منطقية وعملية بناء على الأسباب التي دفعتهم لمخالفتها.

أهداف البحث وأسئلته: يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما المخالفات الأكثر شيوعاً لدى المعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من وجهة نظر عينة البحث؟

2-ما تقدير عينة البحث للنسبة المئوية لكل من "انخفاض القيم الشخصية" و"فشل القوانين والأنظمة" كسبب لمخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة؟

3- ما أسباب مخالفات المعلمين للقوانين والأنظمة من وجهة نظر عينة البحث ؟ ويتفرع عنه:

3-1-ما نسبة تواجد مخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني، وما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟

3-2-ما نسبة تواجد مخالفة تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين، وما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟

3-3-ما نسبة تواجد مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات، وما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟

3-4-ما نسبة تواجد مخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني، وما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟

3-5-ما نسبة تواجد مخالفة غض النظر عن غياب بعض المتعلمين، وما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟

3-6-ما نسبة تواجد مخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية بهدف إعطاء دروس خصوصية للمتعلمين، وما أسباب ارتكاب هذه المخالفة بالترتيب؟

4- ما سبل الحد من مخالفات المعلمين للقوانين والأنظمة؟

منهج البحث وأدواته: تم اعتماد المنهج الوصفي لملاءمته لموضوع الدراسة، ويعرّف بأنّه مجموعة الإجراءات الدراسية التّي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، وتجمع المعلومات في الدراسة الوصفية باستخدام الاستبانات أو المقابلات أو الاختبارات (ملحم، 2006، 370). وتم تطبيق استبانة من تصميم الباحثتين كأداة لجمع البيانات.

مجتمع البحث وعينته: يمكن تحديد مجتمع البحث بجميع الإداريين والمعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي البالغ عددهم (2801) بحسب احصائيات مديرية التربية للعام الدراسي (2023-2024)، وقد تم سحب عينة عشوائية من المدارس (11 مدرسة من أصل 61 في مدينة اللاذقية) وتم سحب عينة متيسرة من المعلمين والإداريين في هذه المدارس (نظراً لطبيعة الموضوع المدروس تم تحديد العينة بالذين تم التمكن من التواصل معهم وكان لديهم الوقت للإجابة، ووافقوا على الإجابة عن الأسئلة المضمنة في الأداة، وبلغت العينة النهائية (120) فرداً توزعوا بين (39) إدارياً و(81) معلماً.

الجدول (1): توزع عينة البحث

مجتمع البحث	العدد الكلي لمجتمع البحث	العينة	
المدارس	61	11	
الإداريين والمعلمين	2801	120	39 إدارياً
			81 معلماً

حدود البحث: تم تطبيق البحث وجمع بياناته في الفترة من بداية العام الدراسي 2023–2024 من شهر أيلول إلى نهاية شهر تشرين الثاني، وذلك على الإداريين والمعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة اللاذقية. كما تحدد البحث بدراسة أسباب مخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة وسبل الحد منها وذلك من وجهة نظر الإداريين والمعلمين.

المصطلحات والتعاريف الإجرائية:

الفساد هو الانحراف بالالتزام بالقواعد القانونية أو خرقها للقواعد القانونية (خير الله، 2004، 67).

مخالفة القوانين والأنظمة هي مرادف للفساد الإداري عندما تشير إلى سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن أهم دوافعها غياب القيم الأخلاقية والرقابة الذاتية للفرد، بالإضافة إلى غياب ثقافة المواطنة وغياب الرقابة الصارمة ومبدأ الثواب والعقاب في مؤسسات الدولة (رضا، 2011، 85).

ويمكن تعريف مخالفة القوانين والأنظمة **إجرائياً** بأنها: إخلال المعلم بأداء واجباته بالشكل المطلوب أو قيامه بسلوكات ممنوعة بشكل مقصود، كالتسيب أو الإهمال أو تعطيل العمل أو محاباة البعض أو الإساءة لهم أو التقصير في أداء العمل لاعتبارات شخصية كالمكاسب المادية والاجتماعية وغيرها. وتحدد من خلال الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

سيادة القانون هي "مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان" (الأمم المتحدة، 2004، 4 كما ورد لدى اليونسكو، 2019، 9).

الدراسة النظرية:

يعزز التعليم مبدأ سيادة القانون ويدعمه، وللمعلمين دور مهم يظهر من خلال تشجيع المتعلمين على تثمين مبادئ سيادة القانون وتطبيقها في حياتهم اليومية؛ وتزويدهم بما يحتاجون إليه من معارف وقيم ومواقف وسلوكيات مناسبة للمساهمة في تحسين هذه المبادئ وتجديدها باستمرار في المجتمع على نطاق أوسع. ويمكن أن يتجسد ذلك، على سبيل المثال، في مطالبة المؤسسات العامة بمزيد من الشفافية والمساءلة، وفي القرارات اليومية التي يتخذها المتعلمون والمعلمون كمواطنين وأفراد أسرة وعاملين

مسؤولين أخلاقياً (اليونسكو،2019، 20). ولكن كيف سيقوم المعلم بهذه المهام الأساسية ويؤدي دوره إذا لم يمتلك هو نفسه هذا المبدأ واعتاد على مخالفة القوانين سواء عن قناعته أو لظروف صعبة يمر بها أو لأي سبب كان. ومن مخالفات القوانين والأنظمة التي يمكن أن يرتكبها المعلمون: التأخر عن الدوام والغياب تحت أعذار غير حقيقية كالإجازات المرضية دون مرض فعلي، والتحيز لبعض المتعلمين لأسباب تعود لوجود قرابة أو صداقة مع الأهل أو رغبة باكتساب ودهم إن كانوا من ذوي النفوذ والمكانة الاجتماعية، والتقصير بأداء الواجبات بهدف تحقيق مصلحة شخصية كإعطاء الدروس الخصوصية أو ابتزاز الأهل لدفع مبالغ مالية سواء مباشرة أو على هيئة هدايا...إلخ.

أسباب مخالفة القوانين والأنظمة:

هناك بعض المتغيرات التي تسهم في توفير المناخ الملائم لمخالفة الأنظمة والقوانين وتحفز البعض على ممارستها ويمكن اعتبارها أسباباً مباشرة أو غير مباشرة لمخالفة القوانين والأنظمة منها:

-توظيف الانتماءات الطائفية والعلاقات الأسرية في التعامل الرسمي لتحقيق مكاسب ومزايا بغير حق كعمليات الترقية واستلام المناصب وغيرها دون الالتزام بالمعايير المعتمدة كالجدارة والكفاءة، وهذا يؤدي إلى شيوع الوساطات واستغلال أصحاب النفوذ الاجتماعي علاقاتهم الشخصية لإنجاز أعمال تتعارض مع القوانين وتمس المصلحة العامة ظناً منهم أنهم يقدمون خدمة للآخرين مستبعدين الأضرار الناتجة عن تصرفاتهم كونهم غير مستفيدين مادياً بشكل مباشر من هذا السلوك، ولكن ذلك يؤدي إلى ضياع حقوق البعض وحصول غيرهم على امتيازات ليست من حقهم، (مثال: عند تكريم الأوائل في المدرسة يعمد بعض المعلمين إلى محاباة أقاربهم أو أبناء زملائهم في المدرسة على حساب المتفوقين فعلياً بهدف كسب ودهم أو تبادل المصالح).

- تكليف العاملين بأعباء تفوق قدراتهم وإمكاناتهم مما يؤدي إلى عجزهم عن إنجاز الأعمال الموكلة لهم مما يدفعهم لاتباع أساليب ملتوية لإنجاز عملهم بأسرع وأقل جهد ممكن، (مثال: حالة معلمي الصفوف المزدحمة جداً).

– لطبيعة المؤسسات والعمل فيها دور في انتشار ظاهرة مخالفة القوانين كأجور العاملين والصلاحيات المعطاة للمؤسسة وهيكلها التنظيمي، وطريقة اختيار الإداريين وضعف تأهيلهم وعدم تقويم أدائهم فعلياً ... كل ذلك يؤثر على درجة الالتزام بالعمل واحترام القوانين (بوقارة وآخرون، 2017، 88–89).

– عدم مواكبة الأجور والرواتب للظروف الاقتصادية وتلبيتها لمتطلبات المعيشة مما يجعلها عاجزة عن توفير الاحتياجات الضرورية بطريقة مشروعة مما يضطر البعض للجوء إلى أساليب غير مشروعة لسد احتياجاتهم (كلجوء المعلمين للدروس الخصوصية والرشوة...) (تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، 2005، 237).

وتشكل الظروف المرافقة للحروب والكوارث عادة مناخاً ملائماً لتحقيق المتغيرات السابقة وانتشار حالات مخالفة القوانين نظراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تخلفها.

سبل الحد من مخالفة الأنظمة والقوانين: يمكن اتخاذ مجموعة من التدابير للحد من مخالفات المعلمين للقوانين والأنظمة منها:

– استحداث السياسات والبرامج التي تدعم سيادة القانون وثقافة احترام القانون. حيث يمكن لهذه السياسات والبرامج أن تستحث التغيير الشخصي والمجتمعي اللازم لتعزيز سيادة القانون ودعمها من خلال كفالة اكتساب المعارف والقيم والمواقف والسلوكيات الرئيسية؛ وتلبية ما لديهم من احتياجات حقيقية ومعالجة مشاكلهم؛ ودعم السلوك الإيجابي؛ والحرص على تطبيق مبادئ سيادة القانون من قبل جميع المؤسسات التعليمية وفي بيئات التعلم كلها (اليونسكو، 2019، 24).

– تدريب المعلمين على الوعي بجوانب التحيز البيّنة والضمنية الموجودة في السياسات والبرامج والمناهج الدراسية والأساليب التربوية والممارسات التي لا تعكس سيادة القانون لا بل يجوز أن تكون معيقة لخلق ثقافة احترام القانون ووضع حد لها.

–تبنّي نهج شامل لا يستثني أحداً مع إشراك المعلمين وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع والقادة الثقافيين والمؤسسات الحكومية والشركات ومنظمات المجتمع المدني لضمان التعلم في المدارس وخارجها (اليونسكو، 2019، 10).

كما طرحت اليونسكو مقاربات وطرائق وبرامج محتملة لمساعدة المعلمين على التعامل مع معضلات حقيقية منها: دمج مسألة الأخلاقيات في برامج إعداد المعلمين وتدريبهم المستمر (مع الإشارة إلى قواعد سلوك المعلم)، والحث على تبنّي تدابير للشفافية

والمساءلة ومكافحة الفساد في قطاع التعليم، وإقامة شراكات مع الجهات الفاعلة التي تتعامل مع سيادة القانون /ثقافة احترام القانون خارج المدرسة (اليونسكو، 2019، 31)، فمن الضروري الاستثمار في تدريب المعلمين وتطوير قدراتهم لسببين رئيسيين: أن للمعلم الجيد أثراً إيجابياً مباشراً في نجاح التلميذ وحسن سلوكه (Hattie, 2003)، كذلك فإن المعلمين يؤدون دور المخططين والمبادرين ومحضّري البيئة والميسرين والمرشدين والوسطاء ومنظمي المعارف ومقيّميها، ودورهم محوري في تفسير المنهاج الدراسي ووضعه موضع التطبيق (UNESCO, 2005, 47). وأضاف عبد اللطيف (2015) في كتابة إدارة الأزمات والفساد الإداري أنه للحد من الفساد ومخالفة القوانين والأنظمة يجب تحديد الرواتب بعد إجراء دراسة مقارنة للوظائف المشابهة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وإنشاء نظام رقابي مستقل وفعال، والبدء بإصلاح الدمار الهائل بمنظومة القيم وأنماط التفكير المترافقة بالانتهازية والسلبية ولغة الحوار المشوهة مع الذات والآخر (124، 125). كما أكدت دراسة عداد والخلف (2023) على ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق الإصلاح المدرسي.

الدراسة الميدانية: بعد أن قامت الباحثتان بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وجمع المادة النظرية تم تصميم أداة البحث ثم تم القيام بإجراءات التطبيق الميداني كالآتي:

صدق وثبات الأداة: للتأكد من صدق أداة الدراسة والتحقق من صلاحيتها تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في جامعة تشرين وعددهم (6). وفي ضوء آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التوصل إلى استبانة تتألف في صيغتها النهائية من (4) أسئلة رئيسية: فيها سؤالين من نمط الأسئلة المفتوحة وهما (1، 4)، وسؤالين من نمط الأسئلة شبه الموجهة وهما السؤالين (2، 3). السؤال الأول: عن المخالفات الأكثر شيوعاً بين المعلمين، السؤال الثاني: لتحديد النسب المئوية لأسباب هذه المخالفات إن كانت تعود لتراجع القيم الشخصية أو لفشل القوانين والأنظمة، السؤال الثالث: يتضمن (6) أسئلة فرعية، تضمن كل سؤال شقين، الشق الأول عن نسبة تواجد المخالفة (غياب المعلمين دون مبرر قانوني، تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين، تسريب أسئلة بعض الاختبارات، السماح بالنقل أو الغش الامتحاني، غض النظر عن غياب بعض المتعلمين دون مبرر قانوني، أداء العمل بطريقة غير مهنية بهدف إعطاء دروس خصوصية للمتعلمين)، الشق الثاني يتضمن

مجموعة من الأسباب المؤدية لهذه المخالفات وإعطاء ترتيب لهذه الأسباب من الأكثر تكراراً بإعطائه الرقم (1) ثم رقم (2) للسبب الذي يليه وهكذا مع إمكانية ذكر أسباب لم يتم ذكرها وإعطائها الترتيب المناسب، أما السؤال الرابع: سؤال مفتوح عن سبل الحد من المخالفات الموجودة. ولدراسة الخصائص السيكو مترية للأداة قامت الباحثتين بتطبيقه على عينة استطلاعية مؤلفة من (20) فرداً (إداريين ومعلمين) من خارج العينة الأساسية للبحث بهدف التأكد من وضوح البنود وسهولة فهمها من قبلهم.

***الثبات:** تم قياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ من خلال متوسط معاملات الارتباط الداخلية بين الاسئلة المتضمنة في السؤال الثالث والخيارات الموضوعة لكل سؤال من الاسئلة، وذلك بسبب طبيعة الأسئلة المتضمنة في الاستبانة. والجدول (2) يوضح ذلك:

الجدول (2) معاملات الثبات للسؤال الثالث من استبانة أسباب مخالفة الإداريين للأنظمة والقوانين

الأبعاد	عدد البنود	معامل ألفا كرونباخ
السؤال الثالث ككل	34	.806

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الثبات المحسوبة لبنود اسئلة الاستبانة وللاستبانة ككل جيدة مما يدل على اتساق جيد مما تجعلها صالحة للاستخدام كأداة للبحث الحالي. وقد بلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (.806) وتعطي هذه القيمة مؤشراً بأن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات.

النتائج والمناقشة:

السؤال الاول: ما المخالفات الأكثر شيوعاً لدى المعلمين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من وجهة نظر عينة البحث؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسبة المئوية لإجابات أفراد العينة كما هي موضحة بالجدول رقم (3) الآتي:

الجدول (3): التكرارات والنسب المئوية للمخالفات الأكثر شيوعاً من وجهة نظر أفراد العينة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
التأخير والغياب عن العمل	45	%54
إعطاء الدروس الخصوصية لطلابهم	25	%30
أداء العمل بطريقة غير مهنية، وعدم العمل على تطوير الذات	20	%24
التحيز في التعامل مع بعض المتعلمين	17	%20.4

من خلال الجدول (3) يتبين لنا أن أكثر المخالفات شيوعاً من وجهة نظر أفراد العينة هي التأخير وغياب بعض المعلمين حيث ذكر (54%) من أفراد العينة هذه المخالفة، وقد يعود السبب لصعوبة أو قلة توفر المواصلات والازدحام، والوضع الاقتصادي الصعب للمعلمين عموماً، وعدم تشدد الإدارة في تطبيق القوانين نتيجة التعاطف مع المعلمين أو لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب والزلزال والأوبئة التي انتشرت مؤخراً وتأثر بها المعلمون كباقي فئات المجتمع.

السؤال الثاني: ما تقدير عينة البحث للنسبة المئوية لكل من "انخفاض القيم الشخصية" و"فشل القوانين والأنظمة" كسبب لمخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة؟ للإجابة عن هذا السُّؤالِ تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو موضح في الجدول (4):

الجدول (4): تقسيم الإجابات إلى فئات

من 1-25%	من 25-50%	من 50-75%	من 75-100%

ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات كما في الجدول رقم (5):

الجدول (5): التكرارات والنسب المئوية تبعاً إلى اسباب انخفاض القيم الشخصية وفشل القوانين والأنظمة

الفئـــــة	انخفاض القيم الشخصية		فشل القوانين والأنظمة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
76-100%	7	6%	10	%8
51-75%	0	0%	26	22%
26-50%	49	41%	29	24%
0-25%	64	53%	55	46%

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإجابات تركزت بين الفئتين (0-25%) و(26-50%)، حيث أن (53%) من أفراد العينة قدروا أن انخفاض القيم الشخصية كسبب لمخالفة المعلمين للقوانين والأنظمة بنسبة تتراوح من (0-25%). أما ما يخص فشل القوانين والأنظمة كسبب لمخالفة المعلمين فنلاحظ أن النسب توزعت بين الفئات الأربعة، وأن نسبة (46%) من أفراد العينة اختارت الفئة من (0-25%)، كما نلاحظ أن النسب المتبقية تركزت بين الفئتين (26-50% و 51-75%) وبنسبة (46%)، أما الفئة الأخيرة قد حصلت على نسبة (8%). وقد يعود السبب في ذلك إلى ضعف معرفة المعلمين بالقوانين والأنظمة كنتيجة لطبيعة عملهم ضمن الصف ومع المتعلمين، إضافة إلى عدم اتخاذ الإجراءات القانونية أو معاقبة المخالفين بشكل صارم بحيث يشكل

رادعاً لعدم ارتكاب مثل هذه المخالفات، وعدم وجود دورات تدريبية أو نشرات تخص القوانين والأنظمة النافذة سواء للمعلمين الجدد أو في حال صدور قرارات حديثة، فقد يكون سبب ارتكاب المخالفة عدم معرفة المعلم أنه يقوم بارتكاب مخالفة. كما يمكن أن نلاحظ من الجدول أن الأكثرية (مجموع الفئتين 0-25% و 26-50 % تشكلان أكثر من 70%) لا يعيدون الأسباب لانخفاض القيم الشخصية ولا لفشل القوانين والأنظمة مما يدل على أن هناك من يعتبر المخالفة ربما أمراً طبيعياً ويجدون المبررات لذلك خاصة مبرر التعاطف مع حالات إنسانية فلا يعتبرون المخالفة في هذه الحالة ناتجة عن انخفاض القيم الشخصية ولا عن فشل القوانين والأنظمة بل هي فقط حل لمشكلة إنسانية، وقد يعتبرها البعض على النقيض من ذلك عمل أخلاقي، رغم أنها في الواقع مخالفة مهما كانت مبرراتها لأن نتائجها ستنعكس على جودة العملية التعليمية وعلى نتائج الطلبة ووضعهم العلمي والنفسي.

السؤال الثالث: ما أسباب مخالفة المعلمين لبعض القوانين والأنظمة من وجهة نظر الإداريين والمعلمين؟ للإجابة عن هذا السؤال تم تحديد ست مخالفات ضمن ست أسئلة فرعية، وتضمن كل سؤال منها شقين تمت الإجابة عنها كالآتي:

3-1- أ- ما نسبة تواجد مخالفة "غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني"؟

للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول رقم (4)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول رقم (6).

الجدول (6): التكرارات والنسب المئوية لمخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
76-100%	27	%22
51-75%	31	%26
26-50%	32	%27
0-25%	30	%25

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن نسبة (27%) من أفراد العينة ذكروا أن غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني متواجدة بنسبة تتراوح بين (26-50%)، كما نلاحظ أن (26%) من أفراد العينة ذكروا أن هذه المخالفة متواجدة بنسبة تتراوح بين (51-75%)، وأن نسبة (22%) من أفراد العينة ذكروا أن هذه المخالفة متواجدة بنسبة تتراوح

بين (75–100%)، وهذه النسب كبيرة جداً رغم أنها تبقى تقديرات أفراد العينة التي تعطي مؤشراً وليس أرقاماً حقيقية ومع ذلك تستحق البحث بعمق عن الأسباب التي تدفعهم لفعل ذلك، والشق الثاني من هذا السؤال سيوضح أسباب هذه المخالفة.

ب– ما أسباب ارتكاب مخالفة "غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني" بالترتيب؟ تم حساب المتوسط الحسابي[1] المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب هذه المخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني، وتم ترتيبها من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (7):

الجدول (7): المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة غياب المعلم بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني

الترتيب	أسباب المخالفة	المتوسط الحسابي
1	الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين	2.58
2	ضعف الدافعية للعمل	3.15
3	تحقيق مصلحة شخصية	3.33
4	معاملة الإدارة غير العادلة	3.54
5	مناخ العمل والعلاقات غير الملائمة مع الزملاء	3.83
6	بعد مكان السكن وعدم توفر المواصلات	3.88
7	وجود وضع أسري خاص (وجود أطفال، مرض أحد أفراد العائلة...)	3.94

من خلال الجدول (7) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة الغياب بإجازات صحية غير فعلية (دون مرض فعلي) أو دون مبرر قانوني هو الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمعلمين وبمتوسط حسابي (2.58)، وقد يعود السبب في ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المعلمون والمجتمع السوري بشكل عام، وانعكاسها على جميع مرافق الحياة، فالأجور المنخفضة تؤدي إلى ضعف الدافعية للعمل، ووجود مشكلات متعلقة بالأطفال الصغار كون معظم المعلمين في الحلقة الأولى هم من الإناث ومن الصعب غياب الأم عن أطفالها لفترة طويلة خاصة في ظل الأسعار المرتفعة لدور الحضانة ورياض الأطفال وظروف أخرى خلفتها الحرب والأزمات التي مرت بها البلاد.

3–2– أ– ما نسبة تواجد مخالفة "تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين"؟ للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم الإجابات إلى فئات كما ورد في الجدول (4)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية للفئات كما في الجدول (8).

[1] المتوسط الحسابي الأقل حصل على الترتيب الأول، أما الأعلى فحصل على الترتيب الأخير.

الجدول (8): التكرارات والنسب المئوية لمخالفة تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
76%-100%	19	%16
51-75%	35	%29
26-50%	44	%37
0-25%	22	%18

يتبين من الجدول (8) أن مخالفة تحيز المعلمين في معاملة بعض المتعلمين موجودة وبنسب توزعت على جميع الفئات، وأن النسبة الأعلى كانت (37%) من أفراد العينة للفئة (50-26%). وإن ارتكاب مثل هذه المخالفة أمر يتطلب الدراسة، خاصة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي نظراً لحساسية الأطفال في هذه الأعمار، وما قد يسبب من آثار سلبية لدى المتعلمين نتيجة اهتمام معلمهم ببعض المتعلمين وتمييزهم عن الآخرين.

ب- ما أسباب ارتكاب مخالفة "تحيز المعلم غي معاملة بعض المتعلمين" بالترتيب؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب هذه المخالفة وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما في الجدول (9):

الجدول (9): المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة تحيز المعلم في معاملة بعض المتعلمين

الترتيب	أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي
1	تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)	1.57
2	إحراج من زملاء له (قريب أو ابن أحد الزملاء)	1.81
3	الرغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمتعلمين	2.01
4	تحقيق مصلحة شخصية	2.08
5	تمييز الذين يدرسهم ساعات خصوصية	2.37
6	الانتقام من البعض لأسباب شخصية	2.54

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة التحيز في المعاملة لبعض المتعلمين هو تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...) وبمتوسط حسابي (1.57)، كما نلاحظ أن الأسباب التي احتلت المراتب الثلاثة الأولى فيها جوانب تبدو إنسانية، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة المجتمع السوري وما تفرضه العادات من تعاطف مع مثل هذه الحالات، إضافة إلى انتشار مثل هذه الحالات بكثرة نتيجة للحرب على سورية والكورنا

والزلزال، وبالتالي فإن المعلم قد يتعاطف مع هؤلاء الأطفال أو يبرر مخالفته بغطاء إنساني من التعاطف حتى يتقبلها هو نفسه والآخرون، إلا أن مثل هذا الأمر سينعكس سلباً على باقي المتعلمين لذا يجب العمل على نشر ثقافة سيادة القانون بشكل واسع.

3-3- أ- ما نسبة تواجد مخالفة "تسريب أسئلة بعض الاختبارات"؟ تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما ورد في الجدول (4)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية للفئات كما في الجدول (10).

الجدول (10): التكرارات والنسب المئوية لمخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
76-100%	0	%0
51-75%	3	%2
26-50%	11	%10
0-25%	106	%88

يتبين من الجدول (10) أن نسبة (88%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات متواجدة بنسبة تتراوح بين (0-25%) ومن المهم الإشارة هنا إلى أن (98 منهم ذكروا أن هذه المخالفة غير موجودة أبداً أي (0%)، و(8) تراوحت النسب لديهم بين (5-10%) ولكن مع ذلك إن وجود هذه المخالفة ولو بنسبة منخفضة هو أمر يحتاج لدراسة جدية وضبط شديد.

ب-ما أسباب ارتكاب مخالفة "تسريب أسئلة بعض الاختبارات"؟ تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما في الجدول (11):

الجدول (11): المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات

الترتيب	أسباب المخالفة	المتوسط الحسابي
1	إحراج من زملاء له (قريب أو ابن أحد الزملاء)	1.74
2	تمييز الذين يدرسهم ساعات خصوصية	2.23
3	تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض..)	2.24
4	تحقيق مصلحة شخصية	2.28
5	الانتقام من البعض لأسباب شخصية	2.34

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة تسريب أسئلة بعض الاختبارات هو إحراج من زملاء له (قريب أو ابن أحد الزملاء) وبمتوسط حسابي (1.74) وقد يعود السبب في ذلك لطبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وكيفية التعامل في مثل هذه المواقف.

3-4- ما نسبة تواجد مخالفة "السماح بالنقل والغش الامتحاني"؟ تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول (4)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول (12).

الجدول (12): التكرارات والنسب المئوية لمخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
76-100%	0	0%
51-75%	17	14%
26-50%	41	34%
0-25%	62	52%

يتبين من الجدول (12) أن نسبة (34%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني متواجدة بنسبة تتراوح بين (26-50%)، وهو دليل على وجود المخالفة، وضرورة وضع ضوابط لهذه المخالفات.

ب-ما أسباب ارتكاب مخالفة "السماح بالنقل والغش الامتحاني"؟ تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب السماح بالنقل والغش الامتحاني، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (13):

الجدول (13): المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني

الترتيب	أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي
1	تعاطف مع المتعلمين نتيجة الظروف المادية والإنسانية الصعبة	1.27
2	تحقيق مصالح شخصية	1.31
3	نعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)	1.38

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة السماح بالنقل والغش الامتحاني وفق تقديرات عينة البحث هو تعاطف مع المتعلمين نتيجة الظروف المادية والإنسانية الصعبة، وقد يعود السبب في ذلك لعدم إدراك ووعي المعلمين لخطورة ذلك حتى لو كان السبب إنساني وظروف المتعلمين فعلاً صعبة لكن الحل ليس بالسماح بالغش والنقل لأن الحصول على الدرجات ليس هدفاً بحد ذاته إنما التعلم والإتقان هو الهدف، إضافة إلى عدم الإدراك لخطورة الفعل حيث أن هذه المخالفة قد تحقق سعادة مؤقتة لمتعلم يعاني ظروفاً صعبة ثم تؤدي إلى تدمير البلد بتخريج أفراد لا يمتلكون الكفاءات بالمستوى المطلوب.

3-5-أ- ما نسبة تواجد مخالفة "غض النظر عن غياب بعض المتعلمين"؟ تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما ورد في الجدول (4)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول (14).

الجدول (14): التكرارات والنسب المئوية لمخالفة غض النظر عن غياب بعض المتعلمين

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
76-100%	23	%19
51-75%	24	%20
26-50%	40	%33
0-25%	33	%28

يتبين من الجدول (14) أن نسبة (33%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة غض النظر عن غياب بعض المتعلمين متواجدة بنسبة تتراوح بين (26-50%)، وهو مؤشر على وجود هذه المخالفة نظرياً بدرجة كبيرة، لكن في الواقع في معظم المدارس يكلف أحد الإداريين بضبط غياب المتعلمين لذلك يعتبر الكثير من المعلمين أن هذه المهمة ليس من مهامه ويغض النظر عنها لأن هناك شخص آخر مسؤول عنها وفق تقديره رغم مسؤوليته المباشرة عن متابعة حضور المتعلمين.

ب-ما أسباب ارتكاب مخالفة "غض النظر عن غياب بعض المتعلمين"؟ تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب غض النظر عن غياب بعض المتعلمين، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما في الجدول (15):

الجدول (15): المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة غض النظر عن غياب بعض المتعلمين

الترتيب	أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي
1	تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)	1.02
2	رغبة في مراعاة الظروف المادية والإنسانية الصعبة للمتعلمين	1.39
3	تحقيق مصلحة شخصية	1.52

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب الإداريين مخالفة غض النظر عن غياب بعض المتعلمين هو تعاطف مع حالات إنسانية خاصة (مثل وفاة أحد الوالدين، ظروف مادية صعبة، مرض...)، وبمتوسط حسابي (1.02)، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة المجتمع السوري وما يفرضه من تعاطف مع مثل هذه الحالات، إضافة إلى إمكانية تبرير ارتكاب مثل هذه المخالفة إنسانياً.

3-6-أ- ما نسبة تواجد مخالفة "أداء العمل بطريقة غير مهنية"؟ تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الإجابات إلى فئات كما هو وارد في الجدول (4)، ومن خلال برنامج ال(SPSS) تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهذه الفئات والموضحة في الجدول (16):

الجدول (16): التكرارات والنسب المئوية لمخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
76-100%	11	9%
51-75%	14	12%
26-50%	49	41%
0-25%	46	38%

يتبين من الجدول (16) أن نسبة (41%) من أفراد العينة ذكروا أن مخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية متواجدة بنسبة تتراوح بين (26-50%)، وهي نسبة مرتفعة جداً ويبين الشق الثاني من السؤال أسبابها حسب تقديرات أفراد عينة البحث.

ب-ما أسباب ارتكاب مخالفة "أداء العمل بطريقة غير مهنية"؟ تم حساب المتوسط الحسابي المعطى من أفراد العينة لكل سبب من أسباب أداء العمل بطريقة غير مهنية، وتم ترتيبهم من الأكثر تكراراً إلى الأقل، كما هو موضح في الجدول (17):

الجدول (17): المتوسط الحسابي لأسباب مخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية

الترتيب	أسباب المحالفة	المتوسط الحسابي
1	شعور المعلم بعدم تقدير جهده	1.28
2	مستوى المتعلمين المتدني وضعف دافعيتهم	1.41
3	الظروف المادية الصعبة التي يعيشها المعلمون	1.57
4	فروق الأجور بين العام والخاص والرغبة في زيادة الدخل	1.58
5	ظروف العمل غير المؤاتية في المدارس	1.91

من خلال الجدول (17) نلاحظ أن السبب الأول لارتكاب المعلمين مخالفة أداء العمل بطريقة غير مهنية هو شعور المعلم بعدم تقدير جهده، وبمتوسط حسابي (1.28)، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم تناسب الجهد الذي يبذله المعلم مع ما يحصل عليه من أجر، بالإضافة إلى انخفاض تقدير المعلم في المجتمع، وتخفيض صلاحياته في الصف، ويجدر الذكر أن السبب الثاني حسب تقدير عينة البحث انخفاض مستوى المتعلمين، ولكن في الواقع هذا الانخفاض في المستوى قد يكون هو نفسه نتيجة طبيعية لأداء المعلم عمله بطريقة غير مهنية. وقد ذكر أفراد العينة انخفاض الرواتب أو الأجور كسبب يدفع المعلمين لارتكاب هذه المخالفة فأداء العمل بطريقة

غير مهنية ناتج عن الإحساس بعدم عدالة الأجور من ناحية ومن ناحية أخرى عندما لا يتمكن المتعلم من فهم الدروس يضطر للجوء للدروس الخصوصية وهذا يزيد من فرص المعلم بالحصول على أجور إضافية لتأمين معيشته.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما سبل الحد من المخالفات لدى المعلمين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية لإجابات عينة البحث، وهو سؤال مفتوح، فتبين أنه من سبل الحد من هذه المخالفات من وجهة نظرهم:

جدول (18) التكرارات والنسب المئوية لسبل الحد من المخالفات من وجهة نظر الإداريين والمعلمين

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
زيادة الرواتب والتحفيز الدائم	80	%82
تطبيق العقوبة اللازمة في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة	53	%55
إعطاء المعلمين صلاحيات إضافية	10	%12

من خلال الجدول (18) نلاحظ أن زيادة الرواتب والتحفيز الدائم هي الأكثر تكراراً وقد حصلت على النسبة الأعلى من إجابات أفراد عينة البحث وبنسبة (82%) من السبل المقترحة، وقد يعود السبب للحاجة المادية وعدم كفاية الرواتب لتلبية الاحتياجات المعيشية للمعلمين، ويأتي تطبيق العقوبة اللازمة عند المخالفة بالدرجة الثانية بنسبة (55%) كوسيلة للحد من ارتكاب المخالفات. من أهم سبل الحد من المخالفات من وجهة نظرنا العمل على إعادة المكانة الاجتماعية للمعلم وإعطائه المكانة التي يستحقها كونه باني للأجيال ومؤسس باقي المهن لتصبح مهنة التعليم في المرتبة الأولى سواء من حيث الاجر أو المكانة الاجتماعية، وفي نفس الوقت التشدد في تطبيق القانون والعقوبات بحق المخالفين للقوانين، وتحديث القوانين بما يتناسب مع الظروف الحالية، ونشر ثقافة احترام القوانين بكل الوسائل الممكنة للتوعية بأهمية الالتزام بها وخطورة مخالفتها على المدى القريب والبعيد وعلى مستوى الأفراد والمجتمع. ويمكن أن نذكر هنا المثال التالي عن الاختلاف في درجة الوعي بين الثقافات: "في عام ١٩٨٨ اندلعت مظاهرة لطلاب المرحلة الثانوية في كل من مصر وبريطانيا والأسباب مختلفة: ففي مصر كانت صعوبة الامتحان مما يعني خسارة في الدرجات، أما في بريطانيا فقد كان السبب سهولة الامتحان مما يعني خيانة لمستقبل بريطانيا" (الكلباني، 2019، 306).

الخلاصة والاستنتاجات:

نستنتج من خلال ما سبق ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن معظم المخالفات ناتجة عن ثلاثة أسباب أساسية:

السبب الأول هو التعاطف مع حالات إنسانية، وهذا السبب قد يدل إما على ضعف في الوعي لأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، لأن مخالفة القانون لهذا السبب قد تفتح المجال لاستغلال هذه الحالة عندما يبررها المجتمع لتصبح في الواقع لأسباب تتعلق بالمصالح الشخصية تحت غطاء ما يسمى (مساعدة) أو تعاطف مع وضع إنساني، وسيشعر الأشخاص الذين لم يتم التعاطف معهم بالظلم وعدم العدالة، أو قد يدل هذا السبب على ضعف في معرفة القوانين وخطورة مخالفتها، وهنا يمكن طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للمعلم الذي لا يعرف القوانين بشكل جيد أن يدعم سيادة القانون؟ حيث أكدت اليونسكو أهمية معرفة القانون من أجل دعمه وقد ذكرت " يمكن للفرد دعم سيادة القانون من خلال معرفته لماهية القانون وسيادة القانون، واحترام القواعد السارية، والمساهمة الفعالة في تطبيق سيادة القانون فعلياً وحمايتها و/أو تحسينها على الدوام وإجراء التغيير الاجتماعي" (اليونسكو، 2019، 19). فالمعلم هو رائد التغيير الاجتماعي لنشر ثقافة سيادة القانون والمفترض التزامه به لأنه قدوة للمتعلمين ولأن من أهم مهامه نشر هذه الثقافة لدى المتعلمين. وهذا يتوافق أيضاً مع ذكرته اليونسكو في هذا السياق " إن نطاق الاعتراف بدور التعليم في بناء مجتمعات عادلة وسلمية وبث الثقة في المؤسسات العامة لا يتوقف عن الاتساع في العالم أجمع، غير أن ثمة جهلاً في صفوف العاملين في المجال التعليمي لكيفية أدائهم هذا الدور على أفضل وجه، وهناك نقص، على وجه التحديد، في فهم مسألة سيادة القانون وتبعاتها الخاصة على التعليم." (اليونسكو، 2019، 9).

السبب الثاني: الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المعلمون وكافة العاملين ذوي الدخل المحدود في ظروف البلد الحالية الناتجة عن الحرب والأزمات، فعندما لا تكفي أجور أو رواتب المعلمين لتأمين متطلبات معيشتهم هم وأسرهم سوف يحاول البعض تأمينها بطريقة ما حتى لو كانت غير قانونية في بعض الحالات. وهنا نشير إلى ضرورة تأمين المتطلبات المعيشية للمعلمين بشكل خاص لأن نتائج الفساد في قطاع التعليم ستكون أخطر مما يمكن تخيله نتيجة لتأثيرها على كافة قطاعات المجتمع دون استثناء.

السبب الثالث: عدم التشدد في تطبيق القوانين والعقوبات الصارمة على المخالفين، وهنا نشير إلى أهمية الإجراءات القانونية والقرارات الأخيرة التي اتخذت من قبل وزارة التربية بخصوص تشديد العقوبات على المخالفات الامتحانية في الشهادات العامة، وضرورة التعميم على كافة الصفوف وكافة المخالفات من تغيب وتأخير عن العمل، وأدائه بطريقة غير مهنية وغيرها.

المقترحات:

1- العمل على نشر ثقافة سيادة القانون والتوعية بأهمية الالتزام بالقوانين لدى جميع شرائح المجتمع عن طريق النظام التعليمي ووسائل الإعلام وكل الوسائل الممكنة، وبشكل خاص لدى المعلمين من خلال برامج الإعداد وكذلك الدورات التدريبية.

2- تحسين أوضاع المعلمين من الناحيتين المادية والاجتماعية من خلال زيادة الأجور وإعطاء هذه المهنة الأهمية التي تستحقها.

3-تحديث القوانين لتتناسب مع بعض الحالات الإنسانية التي ازدادت بشكل كبير خلال الفترة السابقة نتيجة الحرب والأزمات.

4- التشدد في تطبيق القوانين ومحاسبة المخالفين حتى لو مهما كانت مبررات المخالفة.

5- القيام بدراسات تشمل جميع مراحل التعليم لفهم الأسباب التي تدفع البعض لمخالفة القوانين ووضع حد لها، وكذلك بدراسات قانونية لتحديد الحالات الإنسانية التي يمكن أن يتم التعامل معها بمرونة أو وضع قوانين خاصة بشروط مضبوطة لهذه الحالات.

المراجع:

1-بوقارة، لمياء، بولطيف، نسمة، وسيساوي، فضيلة. (2017). أخلاقيات العمل الوظيفي والفساد الإداري. رسالة ماجستير. جامعة الصديق بن يحي جيجل.

2- حمادنة، أديب. (2013). درجة التزام معلمي اللغة العربية ومعلماتها بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مديري المدارس ومديراتها في مديريات التربية والتعليم لمحافظة المفرق. المجلة الأردنية في العلوم التربوية. 9 (1). 50 – 29.

3-خير الله، داود. (2004). الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها. مجلة المستقبل العربي، السنة 27. (309). بيروت.

4- رضا، هاشم حمدي. (2011). الإصلاح الإداري. دار الحرية. عمان. ط 1.

5- عبد اللطيف، عصام. (2015). إدارة الأزمات والفساد الإداري، نيو لينك للنشر والتدريب. القاهرة. 135.

6- العجوز، سوسن. (2023). تأثير الحرب السورية في أخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر مدراء مدارس مرحلة التعليم الأساسي. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية. المجلد 39. (4). 124-141.

7- عداد، علي، والخلف، غسان. (2023). دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق الإصلاح المدرسي من وجهة نظر مديري التعميم الثانوي في محافظة حماة. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية. المجلد 39. (3). 157-175.

8- القاسمي، بدر بن عجاج. (2015). أخلاقيات الوظيفة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. بحث دكتوراه. جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.

9- الكلباني، يونس. (2019). القيم والتفكير الاستراتيجي في مهام الإدارة المدرسية وانعكاساتها على المناخ المدرسي. مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة. المجلد 107 (4). 283-317.

10- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. (2005). تقرير الاتجاهات الاستراتيجية. القاهرة.

11-اليونسكو. (2019). تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم "دليل لواضعي السياسات"، متوفر على الرابط:
(https://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar

12-Marzano, R., Marzano J.S., and Pickering, D.J. (2003). Classroom Management That Works. Alexandria, VA, Association for Supervision and Curriculum Development.

13-UNESCO. (2005). Peace Education: Framework for Teacher Education. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001502/150262e.pdf

14-Hattie, J. (2003). Teachers Make a Difference. What is the Research Evidence? Conference Archive. Australian Council for Educational Research (ACER):
https://research.acer.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1003&context=research_conference_2003

15-Johnson, S., Cooper, C. L., Cartwright, S., Donald, I., Taylor, P., & Millet, C. (2005). The experience of work-related stress across occupations. Journal of Managerial Psychology, 20, 179 – 187.

16-Calderon, B. & Ancho, Inero V., (2018). Examining malpractice in the education context, Journal of Research, Policy & Practice of Teachers & Teacher Education Vol. 8, No. 2, 95-103.

17- Turgut, k. (2007). High school teachers perceptions regarding principals ethical leadership in Turkey. Asia pacific education review, 3, 404- 477.